

## شرح كتاب «فتح المعين شرح قرة العين» باب البيع (11) البيوع المحرمة.

حسام لطفي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين. اما بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وهذا هو المجلس الحادي عشر من شرح باب البيع - [00:00:00](#)

من فتح المعين بشرح قرة العين لشيخ العالمة زين الدين المباري رحمه الله ورضي عنه ونفعنا بعلومنه في الدارين وكنا في الدرس الماضي كنا تكلمنا عن بيع الربوي بالربوي من جنسه او من غير جنسه لكن مع اتحاد - [00:00:17](#) العلة وعرفنا انه يشترط لذلك جملة من الشروط. وذكر المصنف رحمه الله تعالى بعد ذلك ان خلاص من عقد الربا لمن يبيع الذهب بالذهب او الفضة بالفضة او البر بالبر متفاضلا - [00:00:38](#)

ان يهب كل من البائعين حقه للآخر او ان يقرض كل صاحبه ثم يحصل بعد ذلك الابراء. فاذا فعل ذلك فانه تخلص من الواقع فيما حرم الله تبارك وتعالى من الربا. فرغ المصنف رحمه الله تعالى من هذه المسألة ثم شرع في مسألة اخرى - [00:00:57](#)

تتعلق ايضا بالبيوع التي حرمها الشرع ومن تلك البيوع التفريق بين الامة وولدها غير المميز. في حرم التفريق بين وبين ولدها اذا كان غير مميز. والاصل في ذلك هو قول النبي صلى الله عليه وسلم - [00:01:17](#)

من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه وبين احبيته يوم القيمة قال المصنف رحمه الله تعالى وحرم تفريق بين امة وان رضيت او كانت كافرة وفرع لم يميز ولو من زنا - [00:01:42](#)

المملوكيين لواحد. يعني اذا كان مملوكيين لواحد قال بنحو بيع كهبة وهدية لغير من يعتقد عليه وذلك لخبر من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه وبين احبيته يوم القيمة - [00:02:03](#)

قال وبطل العقد فيهما. اي الربا والتفريق بين الامة والولد قال والحق الغزالي في فتاويه واقره غيره التفريق بالسفر بالتفريق بنحو البيع وطرده في التفريق بين الزوجة وولدها. وان كانت حرة بخلاف المطلقة. فالاصل عندنا - [00:02:24](#)

كما يذكر الشيخ رحمه الله تعالى في هذه المسألة هو هذا الحديث وهذا الحديث رواه الترمذى وغيره وهو حديث حسن. قال فيه عليه الصلاة والسلام من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه - [00:02:48](#)

وبين احبيته يوم القيمة طيب يأتي هنا السؤال وهو لماذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه السورة من صور البيع لماذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين الامة وبين ولدها - [00:03:03](#)

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك لحق الولد باعتبار ان هذه الامة امة مملوكة وكذلك هذا الولد مملوك فلو بيع الولد لشخص اخر مع احتياج هذا الولد لامه فانه يتضرر بذلك - [00:03:21](#)

فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا البيع لما يلحق الولد من ضرر فهنا الشيخ بيقول وحرم تفريق بين امة وان رضيت لما نقول حرم تفريق بين امة خرج بذلك الحرة - [00:03:41](#)

فلو كانت المرأة الحرة لها ابن رقيق هل يجوز بيع هذا الولد ولا لا يجوز؟ الجواب نعم. لا تحريم في ذلك. ذلك لأن المرأة الحرة تملك امر نفسها. وبالتالي يمكن لهذه المرأة ان تلزם ابنها - [00:04:00](#)

بلا اشكال بخلاف ما لو كانت هذه المرأة مملوكة فالمرأة المملوكة لا تملك امر نفسها وبالتالي لا يمكن ان تلزם ولدها ولها حمل العلماء

هذا الحديث على المرأة المملوكة دون الحرمة. وان كان الحديث - 00:04:21

عام قال عليه الصلاة والسلام من فرق بين الوالدة وولدها فحملوا هذا العموم على المرأة المملوكة دون الحرمة. فالحديث عام من ناحية اللفظ وهو مخصوص من ناحية الحكم ذكر الشيخ رحمة الله تعالى هنا ان التحرير يشمل كذلك فيما اذا كانت الام راضية بهذا التفريق - 00:04:40

يعني لو لو رضيت هذه المرأة المملوكة ان تباع او رضيت بان يباع ولدها فهذا ايضا يحرم هذا البيع لاننا قلنا انما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك لما يلحق الولد من ضرر. ولهذا رضيت الامة - 00:05:09

او لم ترضي فانه يحرم هذا البيع قال رحمة الله تعالى او كانت كافرة يعني يشمل الحكم كذلك ما لو كانت هذه الامة كافرة. او كانت هذه الامة مجنونة او كانت هذه الامة ابقة - 00:05:31

يعني كانت هاربة من سيدها وكان يعني يرجى ان تعود الى سيرها مرة اخرى فهنا نقول يحرم ايضا التفريق بينها وبين ولدها بخلاف ما لو كانت هذه الامة ابقة كانت هاربة وايس سيدها من عودها - 00:05:50

فلو ايس السيد من عودة هذه الامة فهنا لا يحرم التفريق فهنا لا يحرم التفريق لان التفريق حاصل في كل الاحوال فاذا بنقول المرأة لو كانت كافرة او كانت مجنونة او حتى كانت ابقة - 00:06:14

وآرجا السيد عودة هذه الامة. فهنا يحرم التفريق بينها وبين ولدها. قال رحمة الله تعالى وفرع لم يميز يعني حرم التفريق بين امة وبين فرع لم يميز فالشيخ رحمة الله تعالى اراد هنا ان يبين ما المقصود بالفرع؟ المقصود بالفرع هو الولد الذي لم يميز - 00:06:33

والتمييز هو ان يأكل وحده ويستنجي وحده ولا يقدر بسن كما ذكر ابن حجر رحمة الله تعالى في التحفة فهذا الذي يحرم بيعه. هذا الفرع هو الذي يحرم بيعه وهو الذي يحرم التفريق بينه وبين امه - 00:07:01

ويشمل ذلك ايضا ما لو كان مجنونا. يعني لو كان الفرع مجنونا حتى ولو كان بالغا بحيث تمتد آمدة الجنون زمنا طويلا فهنا ايضا يحرم بيع هذا الفرع. فالجنون - 00:07:24

كالصبي الذي لم يميز. والجنون كما قلنا حتى لو كان بالغا فانه يحرم التفريق بينه وبين امه اذا كانت امة قال الشيخ رحمة الله تعالى ولو من زنا. يعني يشمل الحكم كذلك - 00:07:41

ولد الزنا فيحرم التفريق بينه وبين امه ببيع ونحوه قال رحمة الله المملوكيين لواحد المملوكيين لواحد يعني هذا هو محل التحرير محل التحرير تحرير التفريق بين الامة وولدها اذا كان - 00:08:00

المملوكيين لواحد. فهنا لا يجوز التفريق بين الامة وولدها اما اذا تعدد المالك كان آما لك احدهما غير ما لك الاخر فهن لا تحرير. يعني لو كانت الامة لو كانت الامة مملوكة لزيد - 00:08:21

وكان الفرع غير مميز هذا او كذا الفرع الجنون هذا مملوكا لعمرو فاراد زيد ان يبيع هذه الامة او اراد عمرو ان يبيع هذا الولد فهنا لا تحرير. باعتبار انه مملوك لشخص اخر - 00:08:41

فمحل التحرير اذا كان مملوكيين لشخص واحد هنا لا يجوز التفريق بين الامة وولدها قال رحمة الله تعالى بنحو بيع كهبة وقسمة وهدية لغير من يعتق عليه يعني مثل التحرير تحرير التفريق بالبيع يحرم كذلك التفريق بالهبة - 00:09:01

او التفريق بالهدية او بالقسمة قسمة الرد او قسمة التعديل كما سيأتي معنا ان شاء الله تعالى فيحرم ان يفرق بين الامة وولدها بالهبة. يعني يهب الولد لشخص اخر. المالك اخر هذا يحرم - 00:09:26

وعليه ذلك لانه في معنى التفريق بالبيع باعتبار انه ايضا في هذه السورة سيلحق هذا الولد الضرر وكذلك بالهدية كما يذكر الشيخ رحمة الله او بالقسمة ذكر الغزالى رحمة الله تعالى - 00:09:45

انه يحرم التفريق بالسفر يعني يفرق بين الامة وولدها بان يسافر بالامة دون الولد. او ان يسافر بالولد دون الامة. هذا ايضا حرام وذكر ذلك الغزالى رحمة الله واقره العلامة ابن حجر رحمة الله تعالى في التحفة - 00:10:03

وذلك لنفس المعنى. لان الولد ايضا يلحقه الضرر بهذا التفريق وكذلك يحرم التفريق بين الزوجة الحرة وبين ولدها غير المميز

بالسفر يعني لو ان امرأة لها ولد هل يجوز لها ان تساور وترى ولدها غير المميز الذي يحتاج اليها؟ الجواب له. لا يجوز لها ذلك لما يلحق هذا - [00:10:25](#)

الولد من ضرر آآ كما انه يحرم التفريق بين الزوجة وبين الامة المملوكة وبين ولدها كذلك يحرم التفريق بين المرأة الحرة وولدها اذا كان غير مميز. تفريق بالسفر هذا حرام - [00:10:56](#)

وآآ لم يرتضي ذلك العلامة الرملي رحمه الله تعالى في النهاية طيب هذا في حق الزوجة. طيب اذا كانت مطلقة لو كانت هذه الزوجة مطلقة. هل يحرم التفريق؟ الجواب لا - [00:11:15](#)

لا يحرم التفريق بين الزوجة المطلقة وبين ولدها. لماذا؟ لاما كان صحبة هذه المرأة المطلقة فقال الولد وبالتالي يبقى هنا انتفى انتفى العلة وهو لحوق الضرر بهذا الولد وابن قاسم رحمه الله تعالى قيد كلام الامام الغزالى بما اذا كان السفر يحصل معه تضرر - [00:11:32](#)

اما اذا لم يحصل مع هذا السفر تضرر فلا يحرم التفريق بين الامة وولدها كان سافرت الامة كان سافرت الامة مع سيدتها سفرا قصيرا اقل من يوم وليلة. فهنا لا تحريم. لأن مثل هذا السفر لا يتضرر منه الولد - [00:12:01](#)

طيب هنا يذكر الشيخ رحمه الله تعالى ان التفريق بالهبة والتفريق بالهدية والتفريق بالبيع يعني هو حرام طيب ما حكم التفريق بالوصية او التفريق بين الامة وولدها بالعتق او التفريق بين الامة وولدها بالرهن - [00:12:25](#)

هل هذا حرام ايضا؟ نقول هذا ليس بحرام لا يحرم التفريق بالوصية ولا يحرم التفريق بالعتق ولا يحرم كذلك التفريق بين المملوكة وولدها الرهن لماذا؟ قالوا لأن الوصية قد لا تقتضي التفريق بمجرد الوضع - [00:12:45](#)

يعني لو ان السيد اوصى لزید من اصدقائه بامته المملوكة وهذه الامم المملوكة لها ولد غير مميز. فاوصى سيدتها بهذه الامه المملوكة لصديقه يبقى هنا سيحصل تفريق بهذه الوصية. هل هذا حرام؟ نقول هذا ليس بحرام. لماذا؟ لأن الوصية قد تتفذ - [00:13:10](#)  
بعد ان يميز هذا الولد. يعني قد يتاخر الموت الى ان يميز هذا الولد فلذلك بنقول التفريق بالوصية ليس بحرام لانه لا يقتضي التفريق بمجرد الوضع ليس بمجرد حصول الوصية يحصل التفريق - [00:13:38](#)

فلعل الموت يكون بعد زمان التمييز. وكذلك لا يحرم التفريق بالعتق في حالة العتق المعتق محسن وبالتالي لا يمنع هذا المحسن من احسانه طيب بالنسبة للرهن بالنسبة للرهن ايضا لا يحرم التفريق باعتبار ان الملك ما زال موجودا - [00:13:57](#)

يعني الشخص اذا رهن الامل مملوكا عند زيد هل يبقى ملكه لهذه الامة ولا لا يبقى؟ نعم الملك ما زال موجودا الملك ما زال موجودا  
ولهذا لا يحرم التفريق بالرهن كما انه لا يحرم التفريق بالعتق ولا كذلك التفريق بالوصية - [00:14:21](#)

طيب لو كان البيع او الهبة لمن يعتقد عليه يعني لو باع ولد المرأة المملوكة هذه لابيه الحر هل يحرم هذا البيع؟ الجواب لا يحرم لماذا لا يحرم؟ لانه بمجرد ان يباع هذا الولد لمن يعتقد عليه فانه سيكون حرا - [00:14:44](#)

وبالتالي سيملك امر نفسه ويمكن في هذه الحالة ان يلازم الاخر فلو بيعت الامل المملوكة او بيع هذا الولد لمن يعتقد عليه فلا تحريم.  
لأنه سيملك نفسه بذلك وبالتالي يجوز ان يلازم الاخر - [00:15:09](#)

طيب اذا قلنا بالتحريم التفريق بين الامة وولدها هل هذا التحريم يقتضي بطلان العقد؟ يقول الشيخ رحمه الله تعالى وبطل العقد فيما اي الربا والتفريق بين امتى والولد يعني اذا قلنا بالتحريم - [00:15:26](#)

فهذا العقد باطل ايضا مع كونه محظيا لماذا قلنا بطلان هذا العقد؟ لانه فقد شرطا من شروط صحة العقد وهو القدرة على التسليم شرعا ذلك لأن الشرع منع من هذا النوع من انواع البيع - [00:15:48](#)

فلهذا لو عقد هذا البيع فان البيع يكون باطل. كما هو الحال في الربا. يعني لو باع ذهبا بذهب اب متفاضلا نقول هذا البيع حرام وهو كذلك باطل وهو كذلك باطل - [00:16:09](#)

او باع ذهبا بذهب نسبيا. نقول هذا البيع حرام وهو كذلك باطل. ولهذا قال الشيخ رحمه الله وبطل العقد فيما قال رحمه الله تعالى بعد ذلك والحق الغزالى في فتاوته واقرره غيره التفريق بالسفر. بالتفريق بنحو البيع. وطرده في - [00:16:28](#)

بين الزوجة ولدتها وان كانت حرة بخلاف المطلقة قال رحمة الله والاب وان علت ولو من الاب كالام اذا عدمت يعني كذلك يحرم التفريقي بين الولد وابيه - 00:16:52

هذا الولد الذي لم يميز يحرم التفريقي بينه وبين ابيه وان علا. فيشمل ذلك الاجداد وكذلك يحرم التفريقي بين الولد وبين الجدة وان علت ومحل هذا التحرير اذا عدمت الام - 00:17:12

اذا توجد الام فانه يحرم التفريقي بين الولد وابيه. والتفرقي بين الولد وكذلك جدتي لماذا؟ لأن الولد يلحقه الضرر بهذا التفريقي.

طيب نفترض ان الام كانت موجودة هل يجوز التفريقي بين هذا الولد وبين ابيه او بين الولد وجدته؟ الجواب نعم - 00:17:32

هنا لا يحرم التفريقي بين الولد وابيه او الولد المملوك هذا الذي لم يميز وبين جدته وذلك لاندفاع الضرر عن الولد بقائه مع الام وذلك الاندفاع الضرر عن الولد بقائه مع الام - 00:17:59

فقال الشيخ رحمة الله تعالى اما بعد التمييز قال والاب وان علا والجدة وان علت ولو من الاب كالام اذا علمت. يعني محل التحرير اذا عدمنا الام فيحرم التفريقي بين الولد وبين ابيه وان علا وبين الولد وبين جدته - 00:18:19

آآ وان علت قال رحمة الله تعالى اما بعد التمييز فلا يحرم لاستغناء المميز عن الحضانة كالتفرقي بوصية وعتق ورهن يعني هذا الذي مضى فيما اذا كان الولد غير مميز - 00:18:41

اما اذا كان الولد مميزا هذا الولد المملوك اذا كان مميزا فلا يحرم التفريقي بينه وبين امه يعني يجوز للسيد حينئذ ان يبيع هذا الولد المملوك المميز او يجوز له ان يبيع هذه الام - 00:19:01

طالما ان الولد صار مميزا ولا يحرم التفريقي حينئذ لماذا؟ لانه في هذه الحالة تنتفي العلة. الولد اذا صار مميزا هنا لا يلحقه الضرر اذا ابتعد عن امه. باعتبار انه الان - 00:19:21

صار يأكل وحده ويقوم على شأنه دون الحاجة الى الام. فلا يحرم التفريقي بينه وبين امه. لكن يكره ذلك حتى اذا كان مميزا فانه يكره ذلك. وكذلك اذا بلغ ايضا يكره ذلك لما فيه من التشویش. لأن هذا الولد سيكون مشغولا بامه التي فارقتة. وكذلك هذه - 00:19:37 الام المملوكة ستكون مشغولة بولدها اذا فارقتة فيكره ذلك لكن العقد صحيح طيب قال رحمة الله تعالى ويجوز تفريقي ولد البهيمة اذا استغنى عن امه بلبن او غيره لكن يكره في الرضيع كتفريقي الادمي المميز قبل البلوغ عن الام - 00:20:07

فان لم يستغنى عن اللبن حرم وبطل الا ان كان لغرض الذبح لكن بحث السبكي حرمة ذبح امه مع بقائه طيب الان الشيخ رحمة الله تعالى بعد ما بين لنا حكم التفريقي - 00:20:33

بين الامل مملوكة وبين ولدتها. شرع الان بالكلام عن مسألة التفريقي بين البهيمة وولدتها بالنسبة للبهيمة يجوز التفريقي بين البهيمة وولدتها ان استغنى الولد عن امه بلبن او بعلف الان لو عندنا بهيمة وهذه البهيمة لها ولد - 00:20:52

هل يجوز التفريقي بين هذه البهيمة وبين ولدتها؟ يعني يجوز لمالك هذه البهيمة ان يبيعها او ان يبيع هذا الولد ويفرق بين فيما بين ولدتها؟ هل يجوز ذلك ؟ نقول نعم. يجوز ذلك بشرط - 00:21:23

ان يستغنى هذا الولد عن امه. كيف يستغنى عن امه؟ يستغنى عنها بعلف. يعني يأكل العلف ويستغنى عن آآ لبن الام او يستغنى بلبن غيرها عن لبنها. فلو حصل استغناء الولد عن الام جاز التفريقي - 00:21:39

والتفريقي له صور اما ان يحصل هذا التفريقي ببيع واما ان يحصل هذا التفريقي بذبح تفريقي ببيع ذي ذي ايه؟ يعني يحصل التفريقي بينهما ببيع ان يبيع الام كما قلنا او ان يبيع هذا الولد - 00:22:00

وقلنا محل الجواز فيما اذا استغنى عن امه. طيب اذا لم يستغنى عن امه هل يجوز التفريقي بالبيع هل يجوز ان يبيع الام او ان يبيع الولد؟ نقول في هذه الحالة اذا لم يستغنى عن امه الاصل عندنا انه لا يجوز. لا يجوز التفريقي بينهما بالبيع - 00:22:20

الا فيما اذا كان لغرض الذبح يعني لو اراد ان يبيع الولد من اجل ان يذبح فهنا لا يحرم التفريقي حتى وان لم يستغنى عن لبن الام لانه سيدبح كما صرخ بذلك في الروض وشرحه - 00:22:40

طيب اما لو كان هذا التفريقي بالبيع لغير غرض الذبح فهنا لا يجوز لأن هذا الولد سيلحقه الضرر بهذا البيع يبقى نرجع فنقول التفريقي

بالبيع لا يجوز الا ان استغنى الولد عن امه - 00:23:00

بلبن غيرها او بالعلف. طب اذا لم يستغنى فهذا لا يجوز. ويستثنى من ذلك فيما اذا حصل التفرير بالبيع لغرض الذبح وهذا في اىش؟ في حق الولد لا في حق الام - 00:23:22

لو باع الام التي لها ولد لا يستغنى عنها بغرض الذبح فهذا لا يجوز اما لو باع الولد الذي لا يستغنى عن امه بغرض الذبح فهذا يجوز طيب هذا بالنسبة للتفرير بالبيع. الصورة الاخرى - 00:23:37

وهي التفرير بالذبح هل يجوز التفرير بينهما بذبح الولد؟ الجواب نعم. كما قلنا اولا. يجوز التفرير بينهما بذبح الولد مطلقا بلا كراهة. سواء استغنى عن امه او لم يستغنى يبقى هو الان عنده بھيمة. شخص عنده بھيمة. وهذه البھيمة لها ولد. اراد ان يذبح الولد - 00:23:54

ويأكله. هل يجوز له ذلك؟ الجواب نعم. استغنى الولد عن الام او لم يستغنى يجوز له ذبح الولد. هذا مطلقا بلا كراهة اما بالنسبة لذبح الام مع بقاء الولد فهذا لا يجوز - 00:24:19

ذبح الام مع بقاء الولد هذا لا يجوز. ومحل عدم الجواز اذا لم يستغنى الولد عن امه طيب لو اراد ان يذبح الام دون الولد والولد هذا يستغنى عن امه كما قلنا بعلف او بلبن غيرها فهذا يجوز - 00:24:38

بالاتفاق ذبح هذه الامة وهنا يجوز بالاتفاق ذبح هذه الام ثم انتقل الشيخ رحمة الله تعالى بعد ذلك للكلام عن نوع اخر من انواع البيوع المحرمة وهو بيع العنب لمن علم او ظن انه يتخدذه مسکرا - 00:25:01

فقال الشيخ رحمة الله تعالى وحرم ايضا بيع نحو عنب ممن علم او ظن انه يتخدذه مسکرا للشرب والامرد ممن عرف بالفجور به. والديك للمهارشة والكبش للمناطحة والحرير لرجل يلبسه. وكذا بيع نحو المسک لكافر يشتري لتطييب الصنم - 00:25:25

والحيوان لكافر علم انه يأكله بلا ذبح. لان الاصح ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالمسلمين عندنا خلافا لابي حنيفة رحمة الله. فلما يجوز الاعانة عليهم ونحو ذلك من كل تصرف يفضي - 00:25:57

الى معصية يقينا او ظننا. ومع ذلك يصح البيع فقال الشيخ رحمة الله تعالى وحرم ايضا وحرم ايضا يعني كما حرم الربا وكما حرم التفرير بين الامة وولدها فانه يحرم كذلك - 00:26:17

ان يبيع ان يبيع العنب لمن علم يعني تتحقق او غالب على ظنه انه يشتري هذا العنب من اجل ان يتخدذه من اجل ان يتخدذه شرابا مسکرا فيحرم على البائع ان يبيع هذا العنب في هذه الحالة. اذا تتحقق - 00:26:38

او غالب على ظنه ان هذا المشتري انما يشتري هذا العنب من اجل ان يتخدذه شرابا مسکرا فيحرم عليه حينئذ والشيخ رحمة الله تعالى ذكر ذلك ذكر او يعني هذا هذا الحكم قلنا ان هو محرم لانه سبب لمعصية محققة او مظنونة - 00:27:01

وذكر صورا اخرى فقال والامرد ممن عرف بالفجور به. يعني يحرم بيع الشاب الامرد هو الذي لم تتبت لحيته الامرض الذي لم تتبت لحيته يحرم بيع هذا الشاب الامرض المملوك لشخص عرف بالفجور. فيحرم في هذه الحالة اذا اذا - 00:27:26

او ظن ذلك والعياذ بالله وكذلك يحرم بيع الديك للمهارشة. والمقصود بالمهارشة يعني المحارشة. شخص اراد ان يشتري ديك من اجل التحرير انه وبين غيره كما يحصل من بعض السفهاء - 00:27:59

اللي هو التحرير بين البھائم قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك هذا حرام يشتري آآ شخص ديك والآخر يشتري ايضا ديك وينتقالان فهذا حرام فلو انه علم او ظن انه يشتري هذا الديك من اجل المحارشة فانه يحرم عليه بيع هذا الديك لهذا الشخص - 00:28:19

قال والكبش للمناطحة يعني كذلك يحرم بيع الكبش لاجل المناطحة لانه سبب كما قلنا لمعصية. سواء لمعصية مظنونة او لمعصية محققة فلو علم من حال المشتري انه يشتري هذا الكبش من اجل المناطحة حرم عليه هذا البيع. لا يجوز له ذلك - 00:28:46

قال والحرير لرجل يلبسه يعني كذلك يحرم بيع الحرير لرجل يشتري الحرير من اجل ان يلبسه لان هذا فيه اعانة على معصية طيب لو انه اراد شراء هذا الحرير من اجل ان يلبسه للضرورة. شخص مسلا - 00:29:11

آآ يشتكى من مرض ما. لا يستطيع ان يلبس آآ اي نوع من انواع الاقمشة الا الحرير او اراد ان يشتري هذا الحرير للحرب هل يجوز بيع هذا الحرير لهذا الرجل ؟ الجواب نعم - [00:29:38](#)

الجواب نعم لو انه اراد ان يشتري هذا الحرير من اجل ان يلبسه للضرورة جاز للبائع ان يبيعه له. لا حرج في ذلك فقال الشيخ رحمة الله تعالى والحرير لرجل يلبسه ومحل التحرير اذا كان لا يحل له لبسه فيحرم بيع الحرير لهذا الرجل - [00:29:56](#)  
قال وكذا بيع نحو المسك لكافر يشتري لتطييب الصنم يعني كذلك يحرم بيع الطيب لشخص كافر اراد هذا الكافر ان يطيب الصنم بهذا الطيب فهذا ايضا حرام هذا ايضا حرام - [00:30:21](#)

هذا البيع محرم قال والحيوان لكافر علم انه يأكله بلا ذبح يعني يحرم بيع الحيوان لشخص كافر. اذا علم البائع ان هذا الكافر يأكل هذا الحيوان بلا ذبح شرعى قال الشيخ بعد ذلك لان الاصح - [00:30:43](#)

ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كالمسلمين عندنا يعني كما يحرم اكل الحيوان بلا ذبح شرعى على المسلمين. كذلك يحرم على الكفار قتل الحيوان بلا ذبح شرعى ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة. وهذا عند الشافعية - [00:31:05](#)

خلافاً لابي حنيفة رحمة الله تعالى. فانه يقول الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ولهذا يجوز عنده ذلك قال رحمة الله تعالى فلا يجوز الاعانة عليهم لا يجوز الاعانة عليهم على تطييب الصنم وعلى اكل الحيوان بلا ذبح. في حق الشخص الكافر - [00:31:27](#)  
قال ونحو ذلك من كل تصرف يفضي الى معصية يقينا او ظنا. ومع ذلك يصح البيع. يعني مع قولنا انه يحرم ذلك هذا الذي مر معنا لكن مع ذلك العقد صحيح - [00:31:52](#)

ومع ذلك العقد صحيح وليس بباطل قال ويكره بيع ما ذكر ممن توهمنا به ذلك. ممن توهمنا به ذلك يعني اذا توهمنا حصول المعصية لم نتحقق او لم نظن وانما توهمنا حصول المعصية بهذا البيع فيكون البيع في هذه الحالة مكرورا - [00:32:09](#)

ليس محظيا. يبقى هنا التحرير اذا تحقق او ظننا حصول المعصية اما مجرد التوهمن فهذا لا يقتضي التحرير وانما يقتضي الكراهة قال وبيع السلاح لنحو بغاة وقطع طريق يعني يكره كذلك بيع السلاح للبغاة. اذا توهمنا - [00:32:34](#)  
حصول القتال من هؤلاء البغاة. لكن اذا تحققنا او ظننا حصول القتال من هؤلاء البغاة فهنا يحرم بيع السلاح لهؤلاء كما قلنا وكذلك لقطع الطرق. لو اراد شخص ان يبيع سلاحا لقطاع طريق - [00:32:59](#)

هل يجوز ذلك ولا لا يجوز؟ نقول لو تتحقق او ظن انه يقطع به الطريق فانه يحرم عليه البيع. اما اذا توهمنا انه يكره ولا يحرم قال ومعاملة من بيده حلال وحرام وان غالب الحلال. وهذه المسألة مرت علينا يكره معاملة من بيده - [00:33:16](#)  
حلال وحرام حتى وان كان الغالب هو الحرام لكن لو علم تحرير ما عقد به فانه يحرم ويبطل البيع ثم قال بعد ذلك وحرم احتكار قوت اتكلم ان شاء الله عن مسألة الاحتكار - [00:33:39](#)

في المجلس القادر ونتوقف هنا ونكتفي بذلك. وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالى ان يعلمنا ما ينفعنا. وينفعنا بما علمنا وان يزيدنا علما وان يجعل ما قلناه وما سمعناه زادا الى حسن المصير اليه. وعاتادا الى يمن القدوم عليه انه بكل جميل كفيل. وهو حسينا ونعم الوكيل - [00:33:59](#)

ايه ده ونسائل الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا واياكم لما يحب ويرضى وان يأخذ بناصيتنا الى البر والتقوى نسأله عز وجل ان يثبتنا على هذا الخير. وان يديم علينا هذا الفضل انه ولد ذلك ومولاه - [00:34:21](#)